ردود افعال متباينة حول قرار رفع اسعار المنتجات النفطية

هل صندوق النقد الدولي وراء قرار الحكومة؟

اياد عطية الخالدي

قرر مجلس الوزراء زيادة المنتوجات النفطية اعتبارا من مطلع العام المقبل، وتشمل الزيادة جميع المنتوجات النفطية البانزين، الكازولين، النفط الابيض، والغاز السائل.

وحددت الوزارة الاسعار الجديدة للمشتقات النفطية على النحو التالي: البانزين المحسن بسعر ١٥٠ دينارا للتر الواحد اما البانزين العادي فسيكون بسعر ٥٠ دينارا بعد ان كان ٢٠ دينارا للتر الواحد، كما ارتفع سعر النفط الابيض من ٥ دنانير الى ١٠ دنانير للتر الواحد، و رفع سعر قنينة الغاز من ٢٥٠ الى ٥٠٠ دينار.

الحد من عمليات التهريب

ويقول المسؤولون في وزارة النفط: ان الهدف من هذه الزيادة هو بناء اقتصاد رصين والتخفيف عن كاهل الدولة في تحمل النفقات الباهظة لاستيراد المنتوجات النفطية فضلا عن الحد من عمليات التهريب.

ويتعرض النفط العراقي الى عمليات تهريب واسعة من قبل عصابات متخصصة كما تتعرض المنتوجات النفطية الى التهريب الى الدول المجاورة خصوصا سوريا والاردن وقد كشفت لجان متخصصة في مكافحة عملية التهريب في وزارة النفط عن وجود انابيب تحت الارض وتحت البحر ترتبط بانابيب نقل النفط لتصل الى اماكن مخصصة لتهريب النفط الخام خارج القطر.

اما عملية تهريب المشتقات النفطية، فيشارك بها المسؤولون في المستودعات النفطية، والاجهزة الامنية التي تتولى مراقبة الحدود، حيث يقوم المسؤول عن المستودعات التي تتسلم المشتقات النفطية المستوردة بتوقيع ورقة التسلم في حين تبقى الحمولة داخل الصهريج ليعاد تهريبها الى البلد الذي استوردت منه.

وعلى الرغم من ان عملية تهريب المشتقات النفطية ما زالت مستمرة الا ان الوزارة حدت من هذه العمليات بنسبة كبيرة.

ويستورد العراق حاليا ١٥ مليون لتر من المنتوجات النفطية تكلف ميزانية الدولة نحو ٥٠٠ مليون دولار شهريا بحسب تقارير وزارة النفط.

وقد انخفض انتاج العراق من المشتقات النفطية الى ما يعادل ربع الانتاج قبل ثلاث سنوات بسبب تعرض المصافي وانابيب النفط الى عمليات تخريبية متواصلة والى تقادم عمر المصافي وعدم اجراء صيانة لها لفترات طويلة.

لكن الوزارة تمكنت من رفع سقف الانتاج قبل عدة اشهر ليصل الى ١١ مليون لتر يوميا ومن المتوقع ان يرتفع خلال اشهر قليلة الى ١٣ مليون لتر.

لكن الوزارة تأمل وبحسب الناطق الاعلامي للوزارة عاصم جهاد ان ترفع الانتاج الى ١٥ مليون لتر يوميا.

مشروع قديم

ويقول الناطق الاعلامي في وزارة النفط عاصم جهاد: ان مشروع قرار رفع اسعار المنتوجات النفطية لم يكن مشروعا آنيا بل هو مشروع قديم سبق ان تمت دراسته في فترة مجلس الحكم السابق، وحتى فترة الحكومة المؤقتة ويعلل جهاد الاسباب التي دفعت الحكومة الى اتخاذ هذا القرار هي ان اسعار المنتوجات النفطية في العراق منخفضة بالقياس الى دول الجوار بما فيها الدول المنتجة للنفط، اذ يصل في اقرب دول الجوار الى اربعين مرة ضعف في العراق، مما يجعل من المشتقات النفطية المادة الاولى في رأس قائمة السلع المهربة من العراق نظرا لفارق الاسعار الكبير.

وفي رده على الانتقادات التي وجهت الى هذا القرار نصح جهاد بقراءة موضوعية وغير متعجلة لفحوى هذا القرار، والنتائج الايجابية التي سيتركها على مستقبل الاقتصاد العراقي مؤكدة والمنتقدون لهذا القرار سيتراجعون عن احكامهم المستعجلة.

مبديا استغرابه الشديد من الاتهامات بأن هذا القرار لم يأخذ بالحسبان مصلحة المواطن العراقي، مبينا ان نسبة من الايرادات خصصت الى العوائل الفقيرة في العراق كي لا تتأثر بهذه الزيادة. دون ان يفصح عن الالية التي يتم بها توزيع هذه النسب على العوائل الفقيرة.

الوزارة ماضية في خططها

ولم يخف جهاد نية الوزارة بالتخلي عن عمليات بيع وانتاج واستيراد المنتجات النفطية لمصلحة القطاع الخاص وبشكل تدريجي.

وقال: ان الوزارة سمحت بانشاء العديد من محطات توزيع الوقود الاهلية، وهي تأمل في النهاية ان يتولى القطاع الخاص هذه العملية ويقصد عملية استيراد وانتاج وتوزيع المشتقات النفطية.

وكشف بهذا الصدد عن مفاوضات تجريها الوزارة مع ١٧ شركة اجنبية لانشاء مصفى كبير في العراق تتحمل الشركة جميع نفقات انشائه مقابل نسبة من واردات بيع انتاجه.

مبررات غير واقعية

غير ان مراقبين اقتصاديين يرون ان المبررات التي دفعت الحكومة الى قرارها بزيادة اسعار المنتجات النفطية غير واقعية.

ويقول الدكتور سليم عبد الرزاق استاذ الاقتصاد السابق في كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بغداد.. ان الزيادة الجديدة في اسعار المنتجات النفطية لن يضيف مبالغ مهمة الى ميزانية الدولة، خاصة اذا ما عرفنا ان تكلفة سعر اللتر الواحد من البانزين المستورد يكلف بحدود ٧٥٠ دينارا.

ويتابع سليم موضحا: وعلى قدر تعلق الامر بالمواطن فان الاسعار التي ذكرت آنفا باستثناء اسعار مادتي البانزين المحسن والكازولين، هي اسعار غير متحققة بين المواطن ومنافذ التوزيع سواء في المحطات الحكومية ام الاهلية. فقنينة الغاز السائل تطرح في محطات التوزيع بسعر ٥٠٠دينار اما في المنافذ الاخرى أي الباعة المتجولين فالسعر يتضاعف الى خمس او ست مرات ويتضاعف اكثر في فصل الشتاء..

وبالنسبة الى النفط فانه يباع الان في محطات التوزيع الرسمية بواسطة الكوبونات التي وزعتها الوزارة مؤخرا بضعف السعر الجديد.

ولذا فان الاسعار الجديدة لا تعني المواطن العراقي كثيرا وهي اسعار لو طبقت بالفعل فانها اسعار يحلم بها المواطن.

وما اود قوله ان هذا القرار لن يكون له انعكاس سلبا او ايجابا على عملية تهريب المنتوجات النفطية او التلاعب في اسعارها.

وعبر سليم عن اعتقاده ان هذا القرار يمهد الطريق امام سياسة اقتصادية جديدة تنتهجها الدولة، تعتمد الخصخصة في كل الميادين الاقتصادية وان هذه الزيادة انعكاس لتلك التوجهات او ربما تشمل خطوة اولى بهذا الاتجاه، غير انني اتمنى ان تكون هذه الخطوات محسوبة وتراعي الظروف الاقتصادية والسياسية التي يمر بها البلد والظروف الامنية غير المستقرة وما لها من تأثير ينعكس بشكل سلبي على حياة ومعيشة المواطن العراقي.

اعلان الحقيقة

ويرى حسام الساموك المحرر الاقتصادي: ان مؤسساتنا لا تريد اعلان الحقيقة، وان السبب الاساس في رفع اسعار المشتقات النفطية يعود الى شروط صندوق النقد الدولي، الذي الزم العراق برفع كل انواع دعم الاسعار خلال فترة اقصاها نهاية العام الحالي..

ويقول الساموك: ان الحكومة العراقية وقعت على وثائق بهذا الشأن مع الصندوق الدولي خلال شهر ايلول الماضي بولاية فلوريدا الامريكية.. يلتزم العراق في ضوئها برفع الدعم عن المشتقات النفطية وعن سلة الغذاء ويقوم بتخصيص ١٢٠ منشأة صناعية وانتاجية مقابل قرض يتسلمه العراق او في طريقه لتسلمه قدره (٤٣٦٠ مليون دولار امريكي).

ويعتقد الساموك ان هذا المشروع الذي قدمه مجلس الوزارء قبل عدة اشهر ولقي معارضة واسعة وقامت صحيفة (المدى) بفضحه مما دفع الحكومة الى تجميده مرحليا، ليعود من جديد الان وبآلية جديدة.

واوضح الساموك: ان الزيادة ستكون تدريجية خشية ردود فعل متوقعه فيما لو تم رفع الدعم الحكومي عن اسعار المشتقات الحكومية مرة واحدة.

غير ان مسؤولين في وزارة النفط لا ينفون ما ذهب اليه الساموك، لكنهم يشيرون الى ان عملية رفع الدعم عن اسعار المنتجات لن تكون عملية عشوائية وستجري على مراحل، بحيث لا تؤثر بشكل سلبي على المواطن العراقي، ولن تتم هذه العملية الا عندما يكون المواطن العراقي قادرا على مواجهة ارتفاع الاسعار وبعد ان يكون دخله الاقتصادي قد تنامى فضلا عن ان الحكومة ستقوم بتعويض جميع المواطنين عن أي ضرر اقتصادي تلحقه هذه الزيادات.

***اقتصاديون : قرار الحكومة بزيادة الاسعار غير واقعي**

من يجيب الفقير؟!

وفي جولة ميدانية لـ (المدى) استطلعت فيها اراء المواطنين حول قرار مجلس الوزاء برفع اسعار المنتجات النفطية اكتفى سائق التاكسي جاسم عبد الامير الذي كان يقف في محطة الوزيرية بانتظار دوره للتزود بالوقود بالقول: اذا رفعوا الاسعار بهذا الشكل فقل بربك: منين يجيب الفقير؟.

اما المواطن حسن هادي، فقد شكك بقرار مجلس الوزارء معتقدا ان جميع انواع البانزين ستباع بسعر ١٥٠ دينارا، واستند هادي في اعتقاده هذا الى قرارات سابقة لوزارة النفط باصدار اسعار بحسب نوع المنتوج لكن سرعان ما يرتفع سعر المنتوج في المحطات سواء كان عاديا او محسنا الى اسعار متساوية.

ويرى ياسر جدوع: ان هذا القرار سيلحق ضررا كبيرا بالمواطن اذ ان اسعار النقل سترتفع وهذا يعني رفع جميع اسعار المنتجات التي يحتاجها المواطن.

***مواطنون: زيادة اسعار المشتقات النفطية ستؤدي حتما الى زيادة اسعار جميع البضائع**

غير ان فاضل القريشي له رأي آخر، ويعتقد ان لهذا القرار نتائج ايجابية، مبينا ان انخفاض اسعار المشتقات النفطية خصوصا البانزين، جعل المواطنين لا يفننون استخدام هذه المادة التي تقوم جميع دول العالم بتقنين استخدامها نظرا لكلفة انتاجها العالية، فضلا عن ان هذا القرار سيحد من عمليات الفساد المالي والاداري والتلاعب المستمر في اسعار المنتجات النفطية التي اصبحت في العراق وسيلة للشراء على حساب المواطن العراقي.

ورفض المديرون في محطات توزيع الوقود في اكثر من محطة حكومية ابداء وجهة نظرهم في القرار التزاما كما يقولون بالتعليمات التي اصدرتها الوزارة التي لا تخولهم التحدث الى وسائل الاعلام.

لكن صاحب محطة الوزيرية عبر عن اعتقاده بأن هذا القرار لن يؤثر كثيرا على اصحاب محطات توزيع المنتجات النفطية موضحا ان هامش الربح سيبقى على ما هو عليه سواء رفعت الاسعار ام خفضت، موضحا ان الطلب لن يقل على الوقود بسبب هذه الزيادة.

اعلان

الرأي الثالث

قانون ١١٣ الصدامي

صافي الياسري

تجرى محاكمة صدام في القضية الاولى وهي قضية الدجيل المعروفة بكل تفاصيلها، وكنت قد توجهت الى المدينة في الايام الاولى لسقوط النظام، واجريت تحقيقا مع سكانها، وحصلت على بعض الوثائق من جمعية السجناء الاحرار ونشرت التحقيق في احدى الصحف المحلية آنذاك، وقد تملك الهيئة التحقيقية وهيئة الادعاء من الوثائق ما يدين صدام وزمرته التي شاركت في جريمة الدجيل ما يفوق ما نشرته، ولكن هناك بعض التفاصيل التي لم تذكرها الوثائق ابسطها انتهاك حقوق الطفولة، فقد ذكر لي احد الشبان الذين اعتقلوا مع ذويهم ورحلوا الى معتقل (نقرة السلمان) انه حين اطلق سراحهم واعيدوا الى مدينتهم وكان قد ولد في سجن ابي غريب، وحين اطلق سراح عائلته التي اعدم ربها وتوفي عدد من اعضائها وعادت الى الدجيل، لم يكن يعرف معنى النقود، ولا شكل البرتقالة او بقية الفواكه! فهل سيحاكم نظام على هذه الجريمة التي هي انتهاك لحقوق الانسان ودليلها حي، وليس ذلك بغريب على نظام صدام ذي السجل الاسود في الانتهاكات، فهو من لحق بالموتى لينتهك حقوقهم ويعبث بجثثهم وخير دليل على ذلك هو القانون رقم (١١٣) لسنة ١٩٧٠ الصادر عن مجلس قيادة الثورة المنحل، وهو يؤشر حالة انتهاك خطرة، بقي النظام متكتما عليها حتى سقوطه، فالنص الذي يذكره هذا القانون يسمح بأخذ عيون من تنفذ بحقه عقوبة الاعدام من دون موافقة ذويه.

وكانت وزارة الصحة العراقية قد رفعت بعد سقوط النظام مقترحا بالغاء هذا القانون لما يمثله من تشريع لانتهاك حقوق الانسان كما انه يمثل عقوبة اضافية تلحق بالانسان حتى قبره.

وتلك العقوبة طبقت فعلا وعلى نطاق واسع منذ بداية السبعينيات، وتم اقتلاع عيون الالاف من الضحايا على ضوء القانون ١١٣ الاجرامي.

ومن الامثلة على ذلك، عائلة السيد راضي الكعبي التي اعدم ولدها محمد عام ١٩٨٢ وقد اعيدت الجثث الى العائلة بعد ان تم اقتلاع عينيها ويقول السيد الكعبي: ان عملية اقتلاع العيون تتم قبل ان يعدم المتهم، ما يزيده عذابا، وذلك للافادة من مكونات العين بالحفاظ عليها حية، ويقول اطباء مستشفى ابن الهيثم للعيون ان عملية زراعة العين ليست واردة لكن الاستفادة من بعض مكوناتها ممكنة، في الوقت الذي تؤكد فيه معلومات بعض المتخصصين ان عمليات قلع العيون تتم على يد جراحين متخصصين اجبروا على تنفيذها، وانها يتم بيعها الى مستشفيات عالمية تحت اشراف لجنة خاصة في وزارة الصحة ضمت عددا من المقربين للنظام المباد، كما تم تأسيس بنك العيون يمتلكه نجل الرئيس المخلوع (عدي).

المنظمات الانسانية اشارت في تقاريرها التي نشرت عالميا الى هذا القانون والى عمليات الانتهاك هذه مما دفع النظام مضطراالى التخفيف من تطبيقه مع منتصف التسعينيات، فقد تم على نطاق واسع اقتلاع عيون المحكومين بالاعدام بتهمة المشاركة في انتفاضة اذار عام ١٩٩١.

والقانون ١١٣ يخالف القوانين الدولية التي تنص على ان ضمن شروط امكانية التصرف باعضاء الجسد الانساني، التبرع المؤكد بوثيقة رسمية موقعة من صاحب الشأن بعد وفاته، وهذا القرار لا يتم التعامل معه الا بعد معرفة وموافقة المحاكم المختصة ومعرفة ذوي المتبرع، وعلى هذا فأن هذا القانون المنافي لكل الاعراف والمواثيق والقوانين الدولية، جريمة مضافة يجب ان يحاكم عليها نظام صدام المباد.

safialyassry@yahoo.com